

Distr.: General
7 October 2003
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والخمسون

بنود جدول الأعمال ١٢، ٢٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٥، ٤٧،
٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٣،
٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،
١٠٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، و ١٢٧

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرياضة من أجل السلام والتنمية

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
التنفيذ والدعم الدولي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من
أجل التنمية

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ
إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة
نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما



تنشيط أعمال الجمعية العامة
 إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
 إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
 الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
 تعزيز منظومة الأمم المتحدة
 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
 المسائل المتصلة بالإعلام
 المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
 مسائل السياسات القطاعية: منع ومكافحة الممارسات
 الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع
 وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية
 التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
 البيئة والتنمية المستدامة
 تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ
 جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي
 للتنمية المستدامة
 الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
 (١٩٩٧-٢٠٠٦)
 العولمة والاعتماد المتبادل
 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية
 المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان
 السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج

دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة

الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا الإعلان الوزاري المعتمد بمناسبة انعقاد الاجتماع السابع
والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٥
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، سيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بتعميم هذه
الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار
بنود جدول الأعمال ١٢، ٢٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٥٨،
٥٩، ٦٠، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،
١٠٥، ١٠٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤ و ١٢٧.

(توقيع) السفير محمد بنونة
الممثل الدائم للمملكة المغربية
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

إعلان وزاري

نحن، وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، إذ نسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبأحكام إعلان وخطة عمل هافانا المعتمدين في مؤتمر قمة الجنوب، وقد اجتمعنا في إطار الاجتماع السنوي السابع والعشرين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اعتمدنا الإعلان التالي:

- ١ - نرحب بقبول جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية عضواً كاملاً العضوية في مجموعة الـ ٧٧.
- ٢ - نؤكد مجدداً التزامنا بإعلان الألفية ونهيب بالمجتمع الدولي أن ينفذ على وجه كامل وبسرعة الأحكام الواردة فيه فضلاً عن الأحكام المحددة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة.
- ٣ - نتعهد بمواصلة العمل على تحقيق غايات وأهداف مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونؤكد في هذا الصدد الأهمية التاريخية للذكرى الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ والصين المقرر الاحتفال بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- ٤ - نؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز العمل المتعدد الأطراف ونشدد على ضرورة العمل من أجل اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي وحاسم في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي وفي قضايا التنمية العالمية والاقتصادية والإسهام بفعالية في تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية للبلدان النامية بما ينسجم وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- ٥ - نرحب بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ بآء المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وندعو إلى تنفيذه الفوري والكامل. ونلاحظ مع الارتياح الخاص أن الجمعية العامة شددت على أهمية إجراء استعراض منتظم للتقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الملتزم بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعدها الأمم المتحدة، فضلاً عن أهمية وضع مؤشر لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف رقم ٨، "الشراكة العالمية من أجل التنمية". ونتطلع إلى عقد الحدث الرئيسي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ من أجل إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع التعهدات الملتزم بها في

إعلان الألفية. ونشدد على أهمية إجراء هذا الاستعراض بطريقة متوازنة فيما يتعلق بالتعهدات التي التزم بها كل بلد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

الحالة الاقتصادية العالمية

٦ - تخلق العولمة فرصا وتحديات ومخاطر أمام البلدان النامية. فقد ترتبت على العولمة آثار متباينة في التنمية كما أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يستفد منها. وازدادت الفوارق الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بدلا من أن تتناقص. وفي هذا الصدد نلاحظ بقلق بالغ أن البيئة الاقتصادية العالمية ما زالت غير مؤاتية للعالم النامي.

٧ - وكي تستفيد البلدان النامية من العولمة، نعتقد أن من الضروري اتباع نهج جديدة للتعاون الدولي في مجال التنمية، تضع التنمية في صلب العلاقات الدولية وتكفل المشاركة والتكامل الكاملين للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد نشدد على ضرورة إيجاد بيئة دولية مؤاتية تفضي إلى تحقيق التنمية، من خلال جملة أمور منها إصلاح البنية المالية الدولية بهدف تحقيق مزيد من الشفافية ولزيادة مشاركة البلدان النامية.

٨ - ونشدد مجددا على ضرورة إيجاد بيئة مؤاتية أكثر للنمو الاقتصادي للبلدان النامية. لذا نناشد كذلك أكثر البلدان الصناعية تقدما مواصلة اتخاذ تدابير إيجابية تتعلق بالاقتصاد الكلي تحفز الاقتصاد العالمي وتضفي عليه مزيدا من الاستقرار. وندعو أيضا إلى إيجاد تنسيق فعال لسياسات الاقتصاد الكلي بين البلدان المتقدمة النمو، كونه أمرا أساسيا لكفالة تحقيق النمو الاقتصادي وقابلية التنبؤ بالتدفقات المالية إلى البلدان النامية، وهو ما يخفض من تعرضها لأزمات مالية أو من إصابتها بعدواها.

تمويل التنمية

٩ - نلاحظ أن البلدان النامية ما زالت تبذل جهودا مضيئة لتعبئة موارد على الصعيد المحلي من أجل التنمية. غير أن هذه الجهود ينبغي أن تكمل بموارد خارجية، تقدم دون أي شروط، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لهذه البلدان بشكل فعال. ونعرب عن قلقنا إزاء تدهور التعاون في مجال التنمية، ونؤكد على ضرورة إعادة تنشيط هذا التعاون من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة للبلدان النامية في سياق العولمة وتحرير التجارة. وفي هذا السياق، نحث البلدان المتقدمة على أن تتخذ خطوات ملموسة من أجل تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية وتيسير تدفق المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان النامية، وأن تنفذ من ثم الالتزامات التي قطعتها على نفسها في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الإمكانية.

١٠ - ونؤكد الحاجة إلى إنشاء آليات مالية ابتكارية جديدة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز نظمها الديمقراطية، بتحقيق موارد جديدة توظف في مجالات استثمارية مثمرة وخلق فرص للعمل من أجل تلبية الاحتياجات الشرعية لشعوبنا مع التأكيد من جديد على ما تظطلع به الحكومات الوطنية من دور قيادي في عملية التنمية لكل بلد.

١١ - نلاحظ بقلق استمرار تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة حيث بلغت أقل من ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ممثلة بذلك أقل من ثلث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة. ونؤكد من جديد الحاجة إلى إجراء زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ونحث بشدة على الامتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً وللالتزامات المتعلقة بتعبئة موارد جديدة وإضافية.

١٢ - نعرب عن أسفنا لأن أزمة الديون لا تزال تشكل أحد القيود الرئيسية التي تعوق تقدم البلدان النامية رغم تعدد المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي على مدى العقد الماضي. ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية باعتماد حل فعال وشامل وعادل لمشكلة أزمة الديون ضمن مواعيد محددة.

١٣ - نرحب بالحوار الرفيع المستوى الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بوصفها خطوة أولى في متابعة توافق آراء مونتيري وتنطلع إلى أن تعقد الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

التجارة الدولية

١٤ - نعرب عن خيبة أملنا لأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون لم يسفر عن اتفاق كان من شأنه أن يتصدى لاهتمامات وشواغل البلدان النامية. وفي كانكون، اضطلعت البلدان النامية بدور أساسي في المفاوضات. ونؤكد من جديد التزامنا بإظهار نفس القدر من وحدة الهدف والتضامن فيما يعقد من مفاوضات أخرى في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وتنطلع إلى استمرار عملية منظمة التجارة العالمية التي لا تزال فيها مجالات محددة تحظى باهتمام البلدان النامية، مثل تحسين أسباب الوصول إلى الأسواق لمنتجاتنا والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وإلغاء الإعانات الزراعية على مراحل، وجملة أمور أخرى تأتي في صلب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٥ - ونؤكد على أهمية وجود نظام تجاري يتسم بتعدد الأطراف والاستناد إلى القانون والانفتاح من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر على نطاق المعمورة.

١٦ - نحن ملتزمون بمواصلة إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف وتوطيده على نحو يعزز التنمية. وفي هذا الصدد، من الأمور الأساسية أن توضع الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في صلب جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. ونشدد على أهمية دخول الصادرات إلى الأسواق بشكل محسن وقابل للتنبؤ بما يراعي مصالح البلدان النامية. ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء الأثر الكبير الذي تخلفه تدابير مكافحة الإغراق والعقبات التي تقف أمام إلغاء التعريفات الجمركية، ونؤكد على أن هذه التدابير لا ينبغي اتخاذها لأغراض حمائية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ التام لمقررات الدوحة الوزارية بوصف ذلك خطوة ضرورية في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٧ - ونشدد على الحاجة إلى القيام، على وجه السرعة، بمعالجة مسائل التنفيذ وشواغل البلدان النامية بوصفها جزءا من جولة مفاوضات الدوحة. وندعو كذلك إلى تعزيز الأحكام الخاصة والتفضيلية لجعلها أدق وأكثر فعالية وقابلة للتنفيذ، حتى يتسنى للبلدان النامية أن تأخذ بفعالية احتياجاتها الإنمائية في الحسبان بما في ذلك احتياجاتها في مجال الأمن الغذائي. وينبغي أن يعاد النظر في المعاملة الخاصة والتفضيلية وأن تعزز لتؤخذ الحقائق المتغيرة في التجارة العالمية والاقتصاد المعولم في الحسبان، ويجب أن يصحب ذلك بناء للقدرات وتحسين لأسباب الوصول إلى الأسواق. وينبغي أن يشمل ذلك جملة أمور منها تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتواجه التكاليف الانتقالية وإتاحة الوقت الكافي لتحقيق أهداف التنمية وتعزيز القدرة على المنافسة.

١٨ - ونؤكد على ضرورة أن يستمر السعي بعزم وإصرار من أجل تحقيق هدف إضفاء الطابع العالمي على منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف والتصدي لأي محاولة لتقويضه. وإذ نشير كذلك إلى أحكام توافق آراء مونتيري وبرنامج تنفيذ جوهانسبرغ، نشدد على الحاجة إلى تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمام جميع البلدان النامية التي تطلب ذلك، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، مع أخذ خصوصيات كل بلد في الاعتبار. وندعو أيضا إلى التنفيذ العاجل للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن انضمام أقل البلدان نموا.

١٩ - ونثني على المجموعة لما بذلته من جهود في صياغة موقف موحد باعتمادها في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إعلان مجموعة الـ ٧٧ بشأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة

العالمية، وهو إعلان عكس شواغل البلدان النامية واهتماماتها فيما يتعلق بالعمل على إنشاء نظام تجاري عالمي يستجيب لاحتياجات وشواغل البلدان النامية.

٢٠ - ونعرب عن أسفنا لأن الأسعار التي يتلقاها موردو السلع الأساسية في البلدان النامية ظلت تنخفض باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من التصاعد المستمر في الأسعار التي يدفعها المستهلكون. فينبغي التصدي لهذا الاختلال الذي يُلقى، إلى جانب الظروف المعاكسة الأخرى، ومنها أسباب الوصول غير المواتية إلى الأسواق أو شروط الدخول إلى الأسواق ومنافسة الإنتاج المدعم في البلدان المتقدمة، عبئاً ثقيلاً على كاهل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وفي حين نشدد، في هذا الصدد، على أهمية تمكين مصدري السلع الأساسية في البلدان النامية من التأمين على أنفسهم ضد المخاطر، نؤكد على الحاجة إلى إصلاح التسهيلات القائمة حتى تستجيب لاحتياجات البلدان النامية التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية.

٢١ - ونؤكد دعمنا للأونكتاد بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ونرحب بقرار الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ بآء بضم الأونكتاد إلى آلية متابعة توافق آراء مونتيري. وملتزم بالعمل معاً من أجل جعل الأونكتاد الحادي عشر (ساو باولو، البرازيل، ١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) مسعى عالمياً ناجحاً تشترك فيه جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح في مجال التنمية. ونحن واثقون من أن الأونكتاد الحادي عشر سيتيح للمجتمع الدولي فرصة لمعالجة أوجه الخلل وعدم المساواة في الأسواق الدولية. ومعالجة القيود الهيكلية وافتقار البلدان النامية إلى القدرات الكافية في مجال عرض السلع وأوجه الضعف التي تعاني منها هذه البلدان أمام البيئة المالية الاقتصادية الخارجية، وسيساعد على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف موجه نحو تحقيق التنمية.

التنمية المستدامة

٢٢ - نعيد تأكيد التزامنا بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ونؤكد أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، باعتبار أن كل واحد منها يعتمد على الآخر ويعززها، وأنها من دعائم التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك الغرض، نحث البلدان النامية والمجموعات الرئيسية ذات الصلة، على الوفاء بالتزاماتها على الوجه الأكمل، وعلى الإسراع بتنفيذ الأهداف والأغراض المحددة في خطة جوهانسنبرغ للتنفيذ.

٢٣ - نؤكد على أهمية لجنة التنمية المستدامة باعتبارها منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بنتائج دورة اللجنة الحادية عشرة، المعقودة

خلال الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، وعلى وجه الخصوص برنامج عملها الجديد وطرائقها التنظيمية الجديدة. ونؤكد أن برنامج عمل اللجنة يتعين أن يكون دعماً لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢٤ - نخطط علماً بنتائج الاجتماعات التي عقدها مؤخرا مرفق البيئة العالمية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية توفير الموارد المالية المناسبة، وبناء القدرات، والحصول على التكنولوجيات المبتكرة ونقلها إلى البلدان النامية، والتعاون في إطار الصكوك الأخرى ذات الصلة، لا سيما اتفاقيات التنوع البيولوجي، ومحاربة التصحر، وتغير المناخ.

٢٥ - نلاحظ مع القلق الشديد، أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) لا يزال يشكل حالة طوارئ عالمية تزعزع التنمية الاجتماعية والاقتصادية على امتداد العالم، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية. ونؤكد ضرورة وجود استجابة عالمية مستدامة ومنسقة للتصدي للوباء من خلال الوقاية والعلاج والرعاية. ونعرب عن تأييدنا القوي لـ "تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الإيدز"، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، وندعو إلى تنفيذه فوراً. ونرحب في هذا الصدد باجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالإيدز. ونعيد تأكيد حق البلدان النامية في الحصول على الأدوية بتكلفة مناسبة، بما في ذلك العقاقير المضادة للارتجاع الفيروسي، وذلك من أجل مكافحة الوباء. ونؤكد، في هذا الصدد، على أن القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لا يجب أن تحول دون البلدان النامية ووضع وتنفيذ سياسات وطنية للصحة العامة بغية حماية سكانها. ونجد التشجيع، في هذا الصدد، في القرار الذي توصل إليه مؤخرا أعضاء منظمة الصحة العالمية، الذين لا يملكون القدرات المناسبة في قطاع الصناعات الصيدلانية أو يفتقدونها، فيما يتعلق بمسألة الحصول على الأدوية. ونرحب، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المبادرة الأخيرة لمجموعة الثمانية، والمؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز، الذي سيعقد في تايلند، في عام ٢٠٠٤، ليعالج بفاعلية الحالة الملحة والخطيرة لوباء الإيدز.

٢٦ - نؤكد بقوة على ضرورة تعزيز إمكانية الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرحب بتنظيم الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد على مرحلتين: في جنيف عام ٢٠٠٣، وفي تونس عام ٢٠٠٥. ونرى في هذا فرصة فريدة لجميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي كي تعد نهجاً مشتركاً تجاه استخدام تكنولوجيات المعلومات لصالح

التنمية، وتحقيق فهم أفضل لهذه الثورة التكنولوجية ونتائجها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتظل ضرورة تخطي الفجوة الرقمية من بين التحديات الرئيسية التي تجب معالجتها من أجل تحقيق العدالة في الوصول إلى المعلومات والخبرات، بغية زيادة مشاركة بلداننا في نظام إدارة شفاف وديمقراطي لشبكة المعلومات العالمية، ولتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير الأخلاقية والمبادئ اللازمة لإعداد مجتمع معلومات حقيقي.

التنمية الاجتماعية

٢٧ - نعيد تأكيد الأهمية القصوى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتفق عليها على الصعيد الدولي، وعلى وجه الخصوص ما جرى تحديده منها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، من خلال جملة أمور منها زيادة وتوحيد ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدة لتحقيق هذا الغرض. ونؤمن بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الوفاء بالتزاماته وتنفيذ القرارات المعتمدة، بغية تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من أجل رفاه الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً

٢٨ - نلاحظ مع القلق الشديد، ضعف تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ المتعلق بأقل البلدان نمواً، وندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذه بشكل كامل. ونحث البلدان المتقدمة، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية. ونحث أيضاً البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية على تكثيف ما تقدمه من دعم للاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٩ - نشيد بصدق التزام قادة وشعوب أفريقيا بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تهدف إلى تعزيز قيام شراكة حقيقية من أجل تنمية القارة؛ ونعرب عن تأييدنا القوي لجهود المجتمع الدولي الجارية من أجل مساعدة أفريقيا على تنفيذ الشراكة، وناشد منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مواصلة التنفيذ الفعال للشراكة، من خلال جملة أمور منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٠ - نعرب عن ترحيبنا بقيام الأمين العام بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وتكليفه بتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا وتوفير الإرشاد في عملية إعداد التقارير عنها، وتنسيق الدعوة على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية

أفريقيا، وندعو الجمعية العامة إلى كفالة تخصيص الموارد المناسبة لهذا المكتب كي ينجز مهام ولايته.

استعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس

٣١ - نلاحظ مع القلق التقدم غير المرضي في تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وناشد المجتمع الدولي، لا سيما الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى الوفاء بالتزاماتها لبرنامج العمل ولجميع الجهود التي يبذلها البرنامج من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى تجديد هذه الالتزامات. ونحث المجتمع الدولي أيضا على تقديم الدعم الكامل والمشاركة بصورة فعالة في الاجتماع الدولي، الذي تستضيفه حكومة موريشيوس، في عام ٢٠٠٤، من أجل إجراء استعراض شامل للبرنامج.

برنامج عمل ألماني

٣٢ - نعرب عن ترحيبنا بالمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعلقة بالتعاون في مجال النقل العابر، المعقود في ألماني، في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ونعرب عن تأييدنا القوي لتنفيذ برنامج عمل ألماني، الذي يهدف إلى التصدي إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وإلى تأسيس إطار عمل عالمي جديد من أجل إعداد أنظمة مرور عابر فعالة، في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، مع أخذ مصالح كل فئة من هذه البلدان في الحسبان. ونؤكد على أهمية تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى أسواق البلدان المتقدمة، بصورة يمكن التنبؤ بها، وفقا للفقرة ٣٣ من برنامج عمل ألماني.

المسائل الرئيسية والتطورات الأخرى

٣٣ - نعيد تأكيد التزام بلداننا بمسألة القضاء على الفقر والجوع، ورفع مستويات معيشة شعوبنا، بما في ذلك من خلال الحق في الأمن الغذائي. ونحن نعترف بأن الفقر أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي والاستقرار في البلدان النامية. وفي هذا السياق، ندعو إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة ومحددة، من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر على الصعيد العالمي، خلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

٣٤ - ونعرب عن ترحيبنا بإقامة صندوق التضامن العالمي، وتأسيس صندوق استئماني تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، للمساهمة في القضاء على الفقر، وندعو مدير البرنامج الإنمائي إلى مواصلة اتخاذ التدابير من أجل الوصول بالصندوق إلى

صورته المثلى، وذلك عن طريق التعجيل بتكوين لجنة رفيعة المستوى تتولى تحديد استراتيجية الصندوق وحشد الموارد المالية له. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية دور الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في حشد الموارد لصندوق التضامن العالمي.

٣٥ - ونعرب عن ترحيبنا بأن مجموعة الـ ٧٧ قد توصلت، في فيينا، إلى موقف مشترك بشأن المسائل الهامة التي تمس جوهر المفاوضات بشأن إعداد اتفاقية لمكافحة الفساد، وبأنها تشارك بنشاط في عملية التفاوض. ونتوقع أن تؤدي تلك المفاوضات إلى إعداد اتفاقية، تكون شاملة وقوية وفعالة في توفير الأحكام المتعلقة بالتعاون على الصعيد الدولي في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال اتخاذ تدابير مناسبة فيما يتعلق بتبادل المساعدة القانونية، وتسليم الجرمين، والوقاية، والاستيلاء على الأصول واستردادها.

٣٦ - ونرفض رفضاً باتاً فرض القوانين والنظم التي تترتب عليها آثار خارجية، ونرفض جميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض عقوبات أحادية الجانب على البلدان النامية، مؤكداً مجدداً الضرورة الملحة لرفعها فوراً. ونشدد على أن هذه العقوبات لا تؤدي إلى زعزعة المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضاً حرية التجارة والاستثمار. وعليه، نطلب من المجتمع الدولي ألا يعترف بهذه العقوبات أو يطبقها.

٣٧ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء ما تخلفه العقوبات من آثار على السكان المدنيين والقدرات الإنمائية في البلدان المستهدفة؛ وعليه، فإننا نحث المجتمع الدولي على استنفاد جميع الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى العقوبات التي لا ينبغي التفكير فيها إلا كمخرج أخير. ولو اقتضى الأمر فرض العقوبات، فإنه لا يجب فرضها إلا بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة، وشريطة أن تكون أهدافها واضحة وإطارها الزمني محدد، وأن تتضمن أحكاماً تنص على مراجعتها بانتظام وعلى شروط رفعها وعلى ألا تستخدم البتة كشكل من أشكال العقاب أو بغرض الثأر. ونهيب بجميع الأطراف المعنية ألا تدخر أي جهد جاد من أجل تنفيذ أحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً، سعياً إلى رفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن.

٣٨ - نرحب بقرار مجلس الأمن ١٥٠٦، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي رفعت بموجبه بصفة دائمة الجزاءات التي كانت مفروضة على ليبيا، ونشيد بالجهود البناءة التي بذلتها ليبيا من أجل التوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية. ونؤكد من جديد مطالبتنا برفع جميع الجزاءات الثنائية المفروضة على ليبيا كوسيلة للإكراه السياسي، فيما يشكل مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار الجمعية العامة ٥/٥٧، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٢، كما نعرب عن دعمنا لطلب ليبيا الحصول على تعويضات عن الأضرار البشرية والمادية التي تسببت بها هذه الجزاءات.

٣٩ - ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات اللازمة إلى عمليات إزالة الألغام الأرضية، وإعادة تأهيل ضحاياها وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان التي تعاني من أضرار هذه الألغام. ونعرب عن قلقنا إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية وبخاصة الألغام الأرضية التي تسبب بأضرار بشرية ومادية وتعوق تنفيذ الخطط الإنمائية في بعض البلدان النامية. ونطالب الدول التي كانت وراء زرع الألغام خارج أراضيها بتحمل مسؤوليتها عن هذه الألغام، والتعاون مع البلدان التي تعاني من أضرارها للتخلص منها والمساهمة في تحمل نفقات إزالتها وتقديم التعويضات عن أي خسائر نجمت عنها، وكذلك إصلاح المناطق المتضررة منها حتى يمكن استغلالها بطريقة منتجة. وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا للمساعدة التي تقدم لإزالة الألغام في جنوب لبنان. وندعو إسرائيل إلى تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط والمعلومات المتعلقة بأماكن الألغام التي زرعتها في الجنوب اللبناني في أثناء احتلالها له، إذ أن هذه الألغام تعوق جهود التنمية والإصلاح في هذه المنطقة وتحول دون الاستغلال الزراعي لمناطق واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة.

٤٠ - نرحب بالاقترح الذي قدمته تونس إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بشأن اتخاذ قرار للإعلان عن سنة دولية للرياضة والتربية البدنية من أجل خدمة السلام والتنمية.

٤١ - نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دورته السادسة المعقودة في هافانا، والذي اختير بموجبه مرفق البيئة العالمية ليكون آلية مالية للاتفاقية، ودعيت فيه الأمم المتحدة إلى إعلان عام ٢٠٠٤ سنة دولية للصحارى والتصحر، بغية شحذ الوعي بظاهرة التصحر وحماية التنوع البيولوجي للصحارى ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وحماية المعارف التقليدية للبلدان المتأثرة بهذه الظاهرة.

التعاون بين بلدان الجنوب

٤٢ - نقر بتزايد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في ظل المناخ الاقتصادي الدولي السائد حالياً. وعليه، نؤكد من جديد دعمنا لهذا التعاون بوصفه على حد سواء استراتيجية تتبعها دعماً منا للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية ووسيلة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الناشئ. ونؤكد أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في أوساط منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية بهذا التعاون، كما

ندعم في هذا الصدد تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونهيب بالبرنامج الإنمائي أن يزود الوحدة بالدعم اللازم لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

٤٣ - نرحب بالعرض المقدم من المملكة المغربية لاستضافة المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مراكش، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفقا لبرنامج عمل هافانا، وندعو البلدان النامية إلى المشاركة بهمة في هذا المؤتمر على المستوى الوزاري، من أجل كفالة النجاح للمؤتمر. ونرى أن هذا المؤتمر علامة هامة على طريق الجهود الجماعية التي نبذلها لزيادة القوة الدافعة للتعاون الإنمائي وتكثيف هذا التعاون. ونرحب في هذا الصدد بالاجتماعات التحضيرية الإقليمية، وبالمبادرة الرامية إلى عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بمناسبة انعقاد المؤتمر.

٤٤ - نرحب بالمبادرة التي تقدم بها مؤتمر المنظمات الآسيوية - الأفريقية دون الإقليمية الذي عقد في باندونغ، إندونيسيا، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، من أجل إقامة شراكة استراتيجية جديدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال وسائل، من بينها تعزيز التنسيق بين أمانات المنظمات دون الإقليمية.

٤٥ - نقر النتائج التي خلص إليها المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا المعقود في دبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ونشدد على ضرورة كفالة الفعالية في متابعة وتنفيذ إعلان دبي. ونهيب في هذا الصدد بالفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمتابعة مؤتمر دبي أن يجتمع في أقرب فرصة ممكنة وأن يقدم إلى المجموعة خطة عملية للتنفيذ محكومة بإطار زمني محدد.

٤٦ - نعيد التأكيد على التزامنا بمواصلة تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة الجنوب. ونشيد بتفاني أمانة مجموعة الـ ٧٧ في تنفيذ برنامج الأنشطة لعام ٢٠٠٣ الذي اعتمده المجموعة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، على الرغم من محدودية الموارد المتاحة لها. ونحث الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء للصندوق الخاص الذي أنشئ في إطار الفرع السادس (الفقرة ٤) من برنامج عمل هافانا بغية تيسير تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة الجنوب على نحو فعال.

٤٧ - نعرب عن ارتياحنا للنتائج التي حققها حتى الآن صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني فيما يتعلق بتعزيز مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب، ونشجع بشدة البلدان النامية والمتقدمة النمو على التعهد بتقديم تبرعات لهذا الصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات، المقرر عقده في نيويورك في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للقرار الذي اتخذته المجموعة.

٤٨ - نقرر أن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سيقوم بالنظر في التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة الجنوب، حسبما ينص عليه برنامج عمل هافانا فيما يتصل بالتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مصرف التجارة والتنمية الذي اقترحه مجموعة الـ ٧٧ وأنشطة غرفة التجارة والصناعة التابعة للمجموعة.

٤٩ - نوافق على البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية التابع لمجموعة الـ ٧٧ (G-77/AM(XV)/2003/5). ونعرب عن قلقنا إزاء الوضع المالي الهش الذي يعاني منه حساب التعاون التقني بين البلدان النامية، ذلك أن عدد البلدان التي دفعت مساهماتها كاملة منذ مؤتمر القمة في هافانا لم يتجاوز ٣٧ بلدا. وفي هذا السياق، نناشد جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن تتبرع بسخاء لحساب التعاون التقني بين بلدان الجنوب على نحو ما قرره مؤتمر قمة الجنوب، وذلك لدعم تنفيذ برنامج العمل السنوي لمجموعة الـ ٧٧ وكفالة تواصل العمل في مكتب الرئيس بطريقة سلسة.

٥٠ - نوافق على تقرير الاجتماع الخاص الأول للجنة الخبراء المعنية بصندوق بيريز - غيريرو الاستثماني لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والتعاون التقني بين البلدان النامية (صندوق بيريز - غيريرو الاستثماني) (G-77/AM(XV)/2003/2)، وتقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء (G-77/AM(XV)/2003/3)، الذي قُدم وفقا للمبادئ التوجيهية التي وُضعت لاستخدام الصندوق الاستثماني. ونشير بارتياح إلى التقدم الذي أحرزه حتى الآن هذا الصندوق في دعمه مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب، وندعو جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ومنظومة الأمم المتحدة لدعم زيادة موارد الصندوق الاستثماني. ونحن نشيد برئيس لجنة الخبراء لمواصلته التزامه بتنفيذ أنشطة الصندوق وقيادته إياها.

الحالة في فلسطين والشرق الأوسط

٥١ - لا نزال قلقين للغاية بشأن الحالة المأساوية والخطيرة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، مما أدى إلى تدهور خطير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وأثر سلبا على الاستقرار والتنمية في المنطقة ككل. وندعو إلى الوقف الفوري الكامل لأنشطة الاستيطان وإمائها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، وإنهاء احتلال إسرائيل للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية وحصارها لها مؤخرا، انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وإنهاء جميع أشكال العقاب الذي ينال الشعب

الفلسطيني، بالإضافة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وندعو أيضا إلى الانسحاب الإسرائيلي الفوري من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. ونؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني في جهوده من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولة مستقلة على ترابه الوطني، بما في ذلك القدس.

٥٢ - نؤكد من جديد دعمنا لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والرامية إلى تحقيق سلام شامل عادل دائم في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة السلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥٣ - ندعو الطرفين المعنيين إلى تنفيذ خطة السلام الواردة في خريطة الطريق بالنسبة للمسار الإسرائيلي الفلسطيني برمتها.

٥٤ - ندعم حقوق لبنان غير القابلة للتصرف في استغلال مياحه وفقا للقانون الدولي وخاصة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانه القاطنين في المناطق والقرى المحررة. وندعو أيضا إسرائيل إلى وقف انتهاكات طائراتها للسيادة اللبنانية وغيرها من الانتهاكات التي تضر بشكل خطير بالحالة الأمنية التي تشكل عاملا حاسما في تشجيع صناعة السياحة والاقتصاد.

تعزيز الأمم المتحدة

٥٥ - نعتقد أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في تشجيع التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية أمر أساسي للتصدي للتحديات الراهنة والمقبلة والاستجابة للفرص الناجمة عن عملية العولمة. ونرى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تحسين إمكاناتها وقدراتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دور الأمم المتحدة المحوري في الشؤون الدولية، ونؤيد إقامة حوار بناء بين جميع الدول الأعضاء بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

٥٦ - نؤكد من جديد على واجب الدول الأعضاء بأن تتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمتطلبات التي تقتضي منها أن تدفع أنصبتها المقررة كاملة وفي وقتها وبدون قيد ولا شرط. ونقر كذلك بضرورة إظهار تفهمنا المتعاطف للدول الأعضاء التي يتعذر عليها حاليا الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة لما تواجهه من مصاعب اقتصادية حقيقية.

- ٥٧ - نعيد تأكيد أهمية المفاوضات المقبلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ونشدد على ضرورة أن تكون الموارد التي ستوافق الجمعية العامة على تخصيصها متماشية مع البرامج والأنشطة المكلفة بتنفيذها الأمم المتحدة، بما فيها البرامج في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية وعلى كفاءة تنفيذها تنفيذا تاما وفعليا.
- ٥٨ - نشدد أيضا على أن يتم، خلال المفاوضات المتعلقة بالميزانية، إجراء دراسة للخدمات المقدمة للدول الأعضاء والتي تأثرت بشكل خطير نتيجة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٥٦، وذلك بهدف استئناف الخدمات التي تعتبرها المجموعة ضرورية.
- ٥٩ - نشدد أيضا على أهمية المفاوضات المقبلة بشأن جدول الأنصبة المقررة لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وضرورة إتمامها بسرعة، ونؤكد من جديد على أن مبدأ "القدرة على الدفع" يشكل المعيار الأساسي في توزيع نفقات الأمم المتحدة.
- ٦٠ - نشدد على ضرورة زيادة عدد الموظفين في مواقع اتخاذ القرار بالنسبة لبعض المناطق وتعيين موظفين من الدول الأعضاء الناقصة التمثيل أو غير الممثلة وندعو الأمين العام إلى العمل من أجل تحقيق تمثيل جغرافي متكافئ.
- ٦١ - نعرب عن قلقنا إزاء تدني حصة البلدان النامية في نظام المشتريات لمنظومة الأمم المتحدة. ونشدد على أن مشتريات الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية بطريقة تفضيلية. ونشدد كذلك على أنه ينبغي أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة.